مقرر مادة إدارة البنوك

(426 دار)

قسم إدارة الأعمال / المستوى الثامن

أ. سديم الراشد

المحتويات

الفصل الأول: مقدمة في إدارة البنوك 4
أنواع البنوك : 4
الثقة في المصارف: 5
أهمية البنوك : 5
مميزات المصارف التجارية: 6
أسس البنك التجاري : 6
1– الربحية : 6
2– السيولة : 7
3–الأمان أو الضمان: 8
الفصل الثاني: أنواع المؤسسات المصرفية (أنواع البنوك) 9
أولاً: البنك المركزي 9
ثانياً: البنوك التجارية 12
ثالثاً: البنوك الإسلامية 12
رابعاً: بنوك الاستثمار 12
خامساً: البنوك المتخصصة (غير التجارية) 12
سادساً: بنوك الادخار 13
الفصل الثالث: مصادر تمويل المصرف التجاري 14
أولاً: المصادر الداخلية: 14
ثانياً: المصادر الخارجية 15
الفصل الرابع: الخدمات المصرفية 20
أولاً: قبول الودائع ووظيفة الدفع 21
العناصر التي تؤثر على حجم الودائع: 21
ثانياً: الاستثمار في المحفظة الاستثمارية 22
ثالثاً: وظيفة الائتمان 22
الفصل الخامس: مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي في المملكة) 24
مهام مؤسسة النقد العربي السعودي: 24
المخاطر والالتزام: 25
مهام ومسؤوليات إدارة المخاطر والالتزام: 25
الفصل السادس: الهيكل التنظيمي للبنوك 26

مداخل إعداد الهيكل التنظيمي للبنك: 26
أسس وقواعد التنظيم الداخلي للبنوك: 28
الفصل السابع: التحليل المالي في البنوك 29
أهمية التحليل المالي 29
التحليل المالي للبنوك: 30
ثانياً: النسب المالية: 34
المجموعة الأولى: نسب السيولة 35
1– نسبة النقد وشبه النقد إلى الودائع تحت الطلب: 35
2– النقد وشبه النقد إلى اجمالي الودائع: 36
3– نسبة السيولة التجارية: 36
4– نسبة السيولة القانونية: 36
المجموعة الثانية: نسب الربحية 39
حدود استخدام النسب المالية: 42
الفصل الثامن: القروض و السلفيات 49
تعريف القرض : 49
أنواع القروض و معايير تصنيفها : 49
أولاً: حسب النشاط الممول : 50
ثالثاً: حسب المستفيد من القرض : 50
رابعاً: حسب الجهة المانحة للقرض : 50
خامساً: حسب مدة القرض : 50
أ– القروض القصيرة الأجل: 51
ب–القروض متوسطة الأجل: 52
ج– القروض طويلة الأجل: 52
محددات منح القروض: 53
الفصل التاسع: الصيرفة الالكترونية 54
مفهوم الصيرفة الالكترونية : 54
أسباب ظهور الصيرفة الالكترونية: 54
مراحل التطور التكنولوجي في العمل المصرفي : 55
مميزات و عيوب الصيرفة الالكترونية : 55
أشكال الصيرفة الالكترونية: 56

مواقع البنوك على الانترنت: 57
أنواع الخدمات المالية الالكترونية : 57
مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية: 58
أولا :مخاطر التشغيل **Operational Risk**: 59
ثانياً : مخاطر السمعة **Reputational Risk**: 59
ثالثاً : المخاطر القانونية **Legal Risk**: 59

فهرس الجداول

جدول **1** الميزانية العمومية في **2013/12/31** و **2014/12/31** م (ألف ريال) 31
جدول **2**: الميزانية العمومية المقارنة في **31 / 12 / 2015 – 2016** م (نسبة مئوية) 32
جدول 3 بيان الأرباح والخسائر للسنتين المنتهيتين في 12/31/ 2013 و 2014/12/31 م (ألف ريال) 33
جدول **4**: بيان الأرباح والخسائر في نهاية **31 / 12 / 2010 – 2011** م (نسبة مئوية) 34

الفصل الأول: مقدمة في إدارة البنوك

تعد البنوك من القطاعات المنظمة تنظيم عالي في البلدان المختلفة، وتعتمد فكرة إنشاء البنوك على أساس وجود فائض من الدخل لدى شريحة من المجتمع تزيد عن حاجتها للإنفاق، ومن جانب آخر وجود من يرغب بإنفاق أكثر من دخله سواء للاستهلاك أو الاستثمار، مما يتطلب إنشاء مؤسسة تقوم بتحويل الأموال الفائضة من الشريحة الأولى إلى الشريحة الثانية التي تعاني من العجز في التمويل وهو أساس عمل المصارف، حيث أنها أهم مؤسسة تقوم بالتوسط بين المودعين والمقترضين سواء كانت الحاجة للتمويل بشكل قروض طويلة الأجل أو قصيرة الأجل أو خدمات مصرفية أخرى.

البنك (المصرف) التجاري:

- هو المنشأة التي تقبل ديونها في تسوية الديون بين أفراد ومؤسسات المجتمع.
- هو مكان التقاء المدخرين الذين يتوفر لديهم أموال فائضة بالمقترضين الذين يحتاجون إلى هذه الأموال.
- هو مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها.

** ديون المصرف هي الودائع المودعة لديه من قبل الأفراد.

أنواع البنوك :

تختلف كل دولة عن الأخرى في نظامها الاقتصادي , ولذلك تختلف النظم المصرفية من دولة إلى لأخرى وتختلف البنوك في أنواعها تبعاً لتخصصاتها، وأهم أنواع هذه البنوك :

البنك المركزي – البنوك التجارية – البنوك الإسلامية – البنوك المتخصصة (غير التجارية) – بنوك الاستثمار – بنوك الادخار (وسيأتي تفصيلها لاحقاً إن شاء الله)

الثقة في المصارف:

- قيامه بدفع الأموال المودعة لديه لأصحابها في أي وقت وتحت أي ظرف.
- دفع الالتزامات فوراً ودون مماطلة.
- الدقة في أداء الأعمال وعدم الوقوع في الأخطاء.
- العمل على نشر الوعي المصرفي بين الجمهور.
- السيولة بمعنى الاحتفاظ بكميات مناسبة من النقود وشبه النقود لمواجهة طلبات المودعين.

** عندما يحصل المصرف على ثقة المودعين فإنه كقاعدة عامة تزيد الأموال المودعة فيه على مجموع الأموال التي يسحبها المتعاملون في المدى الطويل.

أهمية البنوك :

- نظراً لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية .
- يمكن للمصارف نظراً لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل .
- أن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائداً مما يقلل الطلب على النقود .
- بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة , وعائد مختلف , وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها .
- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفاً من المخاطرة

مميزات المصارف التجارية:

المصارف التجارية هي المصارف التي تتعامل بالائتمان، وتسمى أحياناً بمصارف الودائع.

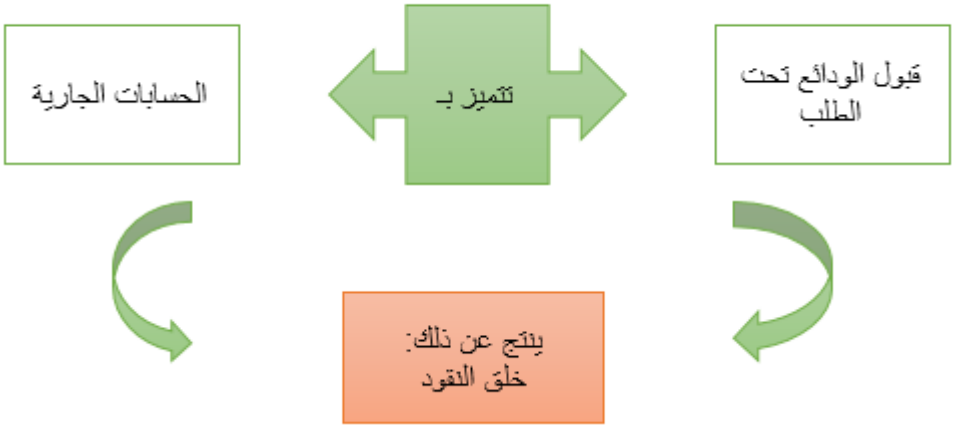

- قبول الودائع أمر يشترك فيه أنواع مختلفة من المصارف، فالمصرف المركزي يقبل من المصارف التجارية ويشترط عليها بموجب قانون البنك المركزي أن تودع لديه جزء من أموالها على شكل احتياطي نقدي.
- التعامل بالائتمان يعني: إعادة إقراض جزء من الودائع ضمن شروط معينة
- خلق النقود هو نتيجة هامة لتعامل المصارف التجارية بالائتمان
- أول مصرف قام كان في البندقية عام 1157م

أسس البنك التجاري :

1- الربحية :

إن هدف تحقيق الربح وتعظيمه هو أول ما تهتم به البنوك التجارية ولكي يحقق البنك هذه الأرباح يتوجب عليه توظيف الأموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة وان يخفض نفقاته وتكاليفه لأن الأرباح هي الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية . حيث تتكون الإيرادات الإجمالية للبنك بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها البنك ، بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي تنتج عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله .

أما النفقات فتتمثل في نفقات إدارية تشغيلية والفوائد التي يدفعها الأفراد إضافة إلى الخسائر التي قد تنشأ عن انخفاض بعض الأصول الرأسمالية والقروض التي قد يعجز عن استردادها ، وتتركز المصلحة الاقتصادية في تحقيق اكبر فائض عن طريق تحقيق أكبر فائض ممكن بين إيراداته الإجمالية ونفقات أكبر إيراد ممكن من ناحية أخرى.

نستنتج مما سبق انه في حالة ما إذا تدهورت أحوال البنك التجاري وحقق خسائر فإن العملاء كثيرا ما يلجؤون إلى سحب أموالهم ، ولهذا فعلى البنك أن يخفض من النفقات السالفة

2- السيولة :

السيولة تعني قابلية الأصل للتحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسارة لمواجهة الالتزامات المستحقة الدفع حاليا أو خلال فترة قصيرة ، والسيولة أول ما تهتم به البنوك التجارية من الناحية التشغيلية لأن توفرها مرتبط بوجود البنك وكيانه إذ أن البنك لا يستطيع أن يقول للمودعين :

" تعالوا غدا إذا طلبوا سحب جزء من ودائعهم أو سحبها جميعا "

إن قدرة البنك على مواجهة السحوبات العادية والمفاجئة تسمى **مبدأ السيولة العامة** وتقوم على :

- درجة ثبات الودائع وقدرة المصرف على الاحتفاظ بها عند المستوى الذي يناسب سياسة الائتمان
- سيولة كل عملية من عمليات الإقراض التي يعقدها وهو ما نعبر عنه بسيولة العملية الائتمانية

وتجدر الإشارة إلى أن البنك التجاري ينبغي عليه أن يكون في كامل الاستعداد للوفاء بالودائع تحت الطلب لأنه بمجرد انتشار إشاعة من عدم توفر سيولة كافية لدى أي بنك كفيل بأن يزعزع ثقة المودعين في البنك وهذا ما يجعل المودعين يسحبون ودائعهم وبالتالي إفلاس البنك . ولذا يجب على البنك معرفة نمط سرعة الودائع وحركتها وحجمها وفترة مكوثها. وعادة ما يفضل البنك الودائع الكبيرة الحجم والثابتة نسبيا. كذلك من خلال معرفة سرعة وسهولة تحويل العملية الائتمانية إلى نقود ، فهذه السهولة ترجع إلى قدرة المتعامل على الوفاء بالتزاماته في موعدها أما السرعة فتكمن في قصر اجل العملية الذي عقدت العملية .

3-الأمان أو الضمان:

إن أساس كل عمليات التوظيف لأموال البنك هو الثقة بأن الأموال التي يقرضها البنك سوف تعود إليه في الأجل المحدد .

من الواضح أن البنك يمكن أن يوظف أمواله في نواح مضمونة من حيث الربح ومن حيث قلة المخاطر وجعل البنك في مستوى أمان مقبول من ناحية عدة مخاطر (السرقة الاختلاس...الخ)

ولأن رأسمال البنك يتسم بالصغر ، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن عشرة بالمائة، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذي يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار . فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تستهدف جزء من أموال المودعين والنتيجة هي الإعلان عن إفلاس البنك، ومنه تعرض البنك إلى التصفية الإجبارية بصفة تلقائية .

نستطيع القول أن البنوك التجارية عبارة عن وسيط مالي بين المودعين أصحاب المدخرات، والمحتاجين للتمويل من أصحاب المشاريع. هذه الوساطة هي أساس وجود البنوك التجارية.

للبنوك التجارية موارد مختلفة تحتاج إليها لمزاولة أنشطتها منها ما تحصل عليها من مصادر داخلية ومنها ما تحصل عليها من مصادر خارجية. (سيأتي تفصيلها لاحقاً إن شاء الله).

الفصل الثاني: أنواع المؤسسات المصرفية (أنواع البنوك)

- البنك المركزي
- البنوك التجارية
- البنوك الإسلامية
- بنوك الاستثمار
- البنوك المتخصصة (غير التجارية)
- بنوك الادخار

أولاً: البنك المركزي

- هو مؤسسة مصرفية عامة تحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي ولديه القدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية عن طريق إصدار البنك المركزي للعملة المحلية مقابل احتياطياته من الذهب أو عن طريق بيع الذهب في الأسواق العالمية والقدرة على تحويل الأصول النقدية إلى أصول حقيقية، وخلق وتقييم النقود عن طريق إصدار النقد أو عن طريق منح التسهيلات والقروض للبنوك.
- يعد الهدف الأساسي للبنك المركزي السيطرة على كمية النقد وإدارة عملية الإصدار وضمان قابلية تحويل العملات الوطنية والحفاظ على استقرار قيمة العملة وتحقيق عملية النمو الاقتصادي، ومنع انهيار المصارف كما يلعب دور المستشار للحكومة.

وظائف البنك المركزي:

1- منح الائتمان للبنوك التجارية:

يمكن للبنوك التجارية الحصول على القروض من البنك المركزي، وذلك إما في صورة خصم للأوراق التجارية كالكمبيالات أو بشكل قروض مباشرة مقابل رهونات قد تكون سندات حكومية أو عقارية.

2- الاشراف وتنظيم العمليات المصرفية:

يلعب البنك المركزي دور اشرافي ورقابي على البنوك التجارية ويمارس هذا الدور بسيادة القانون، والذي يسمح له بتحديد حجم رأس مال البنك التجاري وسياسات الاستثمار وحجم القروض الممنوحة، ويهدف بذلك إلى حماية البنوك التجارية من التعثر المصرفي وحماية أموال المودعين.

3- إصدار النقد والسياسات النقدية للدولة:

يقوم البنك المركزي بإصدار النقود وتحقيق الموازنة في الحاجة الاقتصادية للنقود وتحقيق الاستقرار النقدي في سوق النقد من خلال تحقيق التوازن بين الطلب والعرض على العملة المحلية.

ويستخدم البنك المركزي ثلاثة أدوات نقدية في تنفيذ السياسات النقدية، وهي:

عمليات السوق المفتوح – التغيير في سعر الخصم – نسبة الاحتياطي

- **عمليات السوق المفتوحة:**

يقصد بها قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية الحكومية من تلقاء نفسه في السوق المالي والنقدي.

ويرجع سبب دخول البنك المركزي كبائع أو مشتري للسندات والأوراق المالية إلى محاولته للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على السيولة لدى البنوك التجارية.

عندما يبيع البنك المركزي السندات في السوق فإنه يقصد من ذلك تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة الموجودة لدى البنوك التجارية والأفراد ويزيد في الوقت نفسه من حجم أرصدته النقدية، باعتبار أن المشترين للسندات سيدفعون ثمنها نقداً أو بشيكات إلى البنك المركزي، وهو بهذا الاجراء يقلص من حجم عرض النقد ومن السيولة المحلية الاجمالية للاقتصاد الوطني.

أما عندما يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية من السوق المالي فإنه بذلك يزيد من حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية والأفراد، كما أنه يستخدم السندات بهدف سد العجز في الموازنة العامة للدولة، وكذلك عند قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية في السوق المالية سوف يؤدي إلى زيادة عرض الأوراق المالية مما يخفض من أسعارها ويؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وتخفيض الطلب على الائتمان.

- **سياسة سعر الخصم:**

يعد سعر الخصم بمثابة سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من المصارف التجارية مقابل إعادة خصم الكمبيالات وسندات الخزينة المقدمة إليه من البنوك، كما يحصل البنك المركزي على سعر الخصم لقاء تقديمه قروض وسلف مضمونة بالكمبيالات أو سندات الخزينة إلى البنوك التجارية.

إن التغير في كلفة اقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي يؤدي إلى احجام البنوك عن الاقتراض من البنك المركزي في حال رفع سعر الخصم، وكذلك حدوث تغير مقابل أسعار الفائدة التي تتقاضها البنوك عن قروضها للعملاء، لذلك يترتب على تغير سعر الخصم تغير في أسعار الفائدة في السوق وما ينتج عنه من التأثير في كمية وحجم الائتمان المصرفي، وأن تعديل سعر الخصم هو رسالة تبين طبيعة السياسة النقدية المستقبلية للدولة.

عند رغبة البنك المركزي في احداث انكماش أو تقليص حجم الائتمان المصرفي وخاصة من أجل التسعير، ينخفض نتيجة لذلك الطلب على الاقتراض من البنك أو تجديد القروض السابقة بالنظر لارتفاع كلفتها فينخفض حجم الائتمان المصرفي (والعكس صحيح).

- **إدارة الاحتياطيات:**

تتأثر قدرة البنوك في منح الائتمان بنسبة الاحتياطي النقدي القانوني التي يقررها البنك المركزي، والتي تتمثل في نسبة من ودائع البنك يحتفظ بها لدى البنك المركزي، ويلزم بها البنوك من خلال استقطاع جزء من ودائعها كاحتياطيات نقدية تودع لديه، ويستخدم البنك المركزي هذه الوسيلة للتأثير على حجم وكمية الائتمان المصرفي الذي تمنحه البنوك.

ويكون هذا التأثير من خلال توسيع أو تقييد حجم الائتمان المصرفي وبحسب مقتضيات الوضع الاقتصادي السائد، إذ يعتمد البنك المركزي عادة إلى تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني في فترات الرواج الاقتصادي بهدف تشجيع المصارف التجارية على التوسع في خلق الائتمان المصرفي، خاصة وأن العلاقة عكسية بين خلق الودائع من قبل المصارف التجارية من جهة ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني من جهة أخرى.

ثانياً: البنوك التجارية

تقوم بقبول الودائع وتوظيف النقود بأنواعها لمدة قصيرة لا تزيد في الغالب عن السنة ومن أهم أعمالها: خصم الأوراق التجارية، والتسليف بضمان أوراق مالية أو بضائع وفتح الاعتمادات.

ثالثاً: البنوك الإسلامية

تقوم بقبول الودائع تحت الطلب والودائع لأجل مثل البنوك التجارية إلا أنها تختلف عن البنوك التجارية في طريقة توظيف الأموال، حيث أن البنوك التجارية تعتبر الفائدة أساس التعامل في حين أن البنوك الإسلامية تعتمد على المضاربة الإسلامية في توظيف أموالها ويعتبر هذا البنك من البنوك التجارية بالنظر إلى الطبيعة الغالبة للنشاط الذي يزاوله.

رابعاً: بنوك الاستثمار

تقوم بتوظيف أموالها في المشروعات التجارية والصناعية لأجل طويل والاشتراك في إنشاء شركات، وإقراضها لمدة طويلة.

خامساً: البنوك المتخصصة (غير التجارية)

تعتمد هذه البنوك على مصادرها الداخلية في القيام بوظائفها حيث تعمد في تمويل أنشطتها التي تتخصص فيها على مواردها الذاتية ولا تمثل الودائع بالنسبة لها دوراً ملحوظاً كما أن تجميع الودائع لا يمثل واحداً من أغراضها بل يجب ملاحظة ما يلي بالنسبة للبنوك المتخصصة:

أ. يتمثل النشاط الرئيسي للبنوك المتخصصة في القيام بعمليات الائتمان طويل الأجل لخدمة نوع محدد من النشاط الاقتصادي .

ب. لا تعتمد البنوك المتخصصة على قبول الودائع تحت الطلب.

ج. تعتمد البنوك المتخصصة في تمويل أنشطتها على مواردها الذاتية ومصادرها الداخلية التي تتمثل في رأس المال والاحتياطيات والقروض طويلة الأجل المتمثلة في السندات التي تصدرها .

هذا ويمكن تقسيم البنوك المتخصصة من حيث عمليات التمويل التي تقوم بها إلى الأنواع التالية :

1 – البنوك الصناعية : تقوم بتقديم السلف والقروض ومساعدة الصناع للقيام بأعمالها على أتم وجه ورفع مستوى الصناعة والمساهمة في إنشاء شركات صناعة ومثل ذلك البنك الصناعي .

2 – البنوك الزراعية : تقوم هذه البنوك بمنح سلف للمزارعين لمد ة قصيرة بضمان المحاصيل للقيام بأعمال الزراعة , وقد قامت هذه البنوك لحماية صغار المزارعين من استغلال المرابين ومثل ذلك بنك التسليف الزراعي والتعاوني .

3 – البنوك العقارية : توظف أموالها في منح قروض ذات آجال مقابل رهن عقاري بضمان أراضٍ زراعية وذلك لاستصلاح الأراضي أو بناء عقارات , وفي أغلب الأحوال توضع هذه البنوك تحت إشراف الدولة للمحافظة على الثروة القومية .

سادساً: بنوك الادخار

تقوم بإقراض المشتركين في رأسمالها بفوائد متعادلة.

الفصل الثالث: مصادر تمويل المصرف التجاري

تنقسم مصادر تمويل المصرف التجاري إلى مصادر داخلية (أموال المصرف الداخلية) ومصادر خارجية، وفيما يلي تفصيل لكل منها:

أولاً: المصادر الداخلية:

تتمثل المصادر الداخلية لتمويل المصارف التجارية في كل من: رأس المال المدفوع، الأرباح المحتجزة.

- **رأس المال المدفوع:**

ويتمثل في الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه، وهو قيمة الاسهم التي تم الاكتتاب بها من قبل المساهمين وتم سداد قيمتها.

- **الأرباح المحتجزة:**

تحتجز الأرباح بصفة عامة في المشروعات لأسباب مختلفة وهي تمثل جزء من حقوق المساهمين، وتتكون من: احتياطيات رأس المال (الاحتياطي الاجباري والاحتياطي الاختياري)، وتقتطع الاحتياطيات من الأرباح لمقابلة طارئ محدد تحديد نهائي وقت تكوينه.

1- الاحتياطي الخاص (الاختياري):

وهو احتياطي يكونه المصرف من تلقاء نفسه من غير أن يفرضه عليه القانون، ويتم تكوينه لغرضين:

- تدعيم المركز المالي للمصرف لمواجهة المتعاملين والجمهور.
- ملافاة كل خسارة في قيمة أصول المصرف والتي تزيد عن قيمة الاحتياطي القانوني.

2- الاحتياطي القانوني (احتياطي رأس المال – احتياطي اجباري):

وهو احتياطي يطلبه القانون وينص على أن يكون بنسبة معينة من رأس المال، فعندما يستقر المصرف في أعماله ويبدأ في الحصول على الأرباح فإن القانون ينص على أن على المصرف أن يقتطع نسبة مئوية معينة من الأرباح الصافية قبل توزيعها.

ثانياً: المصادر الخارجية

تتمثل المصادر الخارجية في الودائع بشكل عام، وفيما يلي تفصيلها:

لا يقتصر قبول المصارف التجارية للودائع على الودائع الجارية فحسب بل يتعداها إلى قبول أنواع مختلفة من الودائع يمكن تصنيفها بموجب معايير مختلفة مثل معيار الزمن، ومعيار المصدر، ومعيار النشاط (الحركة)، ومعيار المنشأ.

أولاً: الودائع حسب الزمن :

إذا أخذنا الزمن معياراً للتصنيف فإن الأنواع الرئيسية للودائع هي:

1. الودائع تحت الطلب : وتمثل الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات بالمصارف التجارية بحيث يمكن سحبها في أي وقت بموجب أوامر يصدرها المودع إلى المصرف ليتم الدفع بموجبها له أو لشخص آخر يعينه المودع في الأمر الصادر منه للمصرف، تسمى أيضاً الودائع الجارية.

2.الودائع لأجل : وهي الودائع التي لا يمكن السحب منها قبل حلول الموعد المحدد والذي يتراوح بين سبعة أيام وعدد من السنوات مقابل فوائد تدفع إلى المودع، ولذلك تعد أكثر أنواع الودائع الادخارية للأفراد بسبب انخفاض مخاطرها، وتشجع البنوك هذه الودائع خاصة بعد التوسع في منح القروض طويلة الأجل كقروض العقارات والسيارات والاستثمار، وهي على نوعين:

أ . الودائع لأجل تستحق بتواريخ معينة :

وتمثل الأموال التي يرغب الأفراد والهيئات الخاصة والعامة في إيداعها في المصارف لمدة محددة مقدماً (15يوماً, ثلاثة أشهر , أو ستة أشهر , أو سنة مثلاً) على أنه لا يجوز السحب منها جزئياً قبل انقضاء الأجل المحدد لإيداعها ويلجأ الأفراد والهيئات إلى الإيداع الثابت لأجل بالمصاريف عندما يتكون لديهم فائض نقدي لم يتيسر لهم استثماره .

ومما يشجع هؤلاء على مثل هذا الإيداع استعداد المصارف لأن تدفع فائدة على تلك الإيداعات أكبر من الفائدة المدفوعة على أي نوع آخر من فوائد الودائع إذ أن تحديد فترة الإيداع يعطيها مرونة أكبر في استثمار الإيداعات الثابتة لأنها تضمن بقاءها تحت تصرفها فترة الإيداع على الأقل وبذلك يمكن استثماره بالكامل دون اعتبار لعامل السيولة فيما عدا ما ينص القانون على الاحتفاظ به في البنك المركزي على شكل حساب جاري.

وتختلف معدلات الفوائد حسب مدة الوديعة وعند سحبها قبل موعدها يحرم المودع من الفوائد عليها ويسمى ذلك بكسر الوديعة.

ب. الودائع لأجل بإخطار أو (الخاضعة لإشعار) :

ويقصد بها الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات بالمصارف على أن لا يتم السحب منها إلا بعد إخطار المصرف بفترة تحدد عند الإيداع وبالمقابل يدفع المصرف فائدة على هذه الودائع قد تكون معدلاتها أقل أو مساوية لأسعار الفوائد على الودائع لأجل وتلجأ الهيئات والأفراد إلى هذا النوع من الإيداع عندما يتجمع لديها رصيد نقدي في فترات دورية ولمدة قصيرة انتظارا لفرص الاستثمار ولا ترغب تلك الهيئات والأفراد في الارتباط بإيداع أموالهم لفترة محددة خوفاً من مجرد الإيداع في الحساب الجاري العادي إذ تتاح لها فرص استثمار الأموال المودعة بإخطار دون الاحتفاظ بمبالغ كبيرة سائلة لمقابلة السحب منها .

فالودائع بإخطار تعتبر حالة متوسطة بين الإيداع الثابت وبين الحساب الجاري والعادي .

3. ودائع التوفير :

وهي الوديعة التي يحق لمودعها سحبها في أي وقت يشاء وهي ودائع ادخارية تتسم بصغر مبالغها وكثرة حساباتها وارتباطها بالوعي المصرفي، ولا يستطيع العميل سحب المبالغ بواسطة الشيكات المصرفية على مثل هذه الودائع.

ونظراً لأن ودائع التوفير تهدف إلى التوفير فإن البنك ينظر إليها على أنها ودائع وسط بين الودائع تحت الطلب وبين الودائع لأجل، بسبب انخفاض مخاطرها على العميل.

ثانياً: الودائع حسب مصدرها

أما إذا أخذنا مصدر هذه الودائع معياراً لتصنيفها فإن الودائع قد تكون أجنبية أو محلية وفيما يلي تفصيلات كل مجموعة .

- الودائع الأجنبية :

1- ودائع البنوك من خارج البلد المعني وهذه في الواقع تتخذ من المصارف المحلية بنوك مراسلة فتحتفظ بمقدار ضئيل من الودائع لديها لتسهيل معاملاتها ولا تدخل أرصدة هذه الحسابات في مجموع الودائع عندما يستعمل صافي الودائع مطروحاً عنها الودائع في المصارف والتي تعود ملكيتها لمصارف أخرى .

2- ودائع غير المقيمين وهم أولئك الأشخاص الذين لديهم حسابات في المصارف المحلية ولكنهم لا يقيمون في البلد المعني

- الودائع المحلية : أما الودائع المحلية فتتألف من ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام:

أ- ودائع القطاع الخاص.

ب- ودائع القطاع العام، وهي تنقسم إلى :

1. الودائع الحكومية وشبه الحكومية : وهي حسابات الحكومة والمؤسسات شبه الحكومية في المصارف التجارية .

2. ودائع البلديات والمؤسسات العامة : وهي ودائع البلديات والمجالس القروية والمؤسسات العامة المودعة في المصارف التجارية .

3. ودائع البنوك المحلية : قد تحتفظ البنوك بحسابات لدى بعضها البعض .

ثالثاً: الودائع حسب منشأها :

أ- الودائع الحقيقة :

وتنشأ عن إيداع نقود أو إيداع شيكات في المصرف وتسمى ودائع أوليه حقيقية غير وهمية بمعنى أن هناك قيمة حقيقية عهد بها فعلاً إلى المصرف أي أنها هي المبالغ التي أودعت فعلاً بالمصرف بواسطة أصحاب الأموال . وإيداع المبالغ النقدية أمر لا يحتاج لبيان خاص فيستطيع أصحاب المدخرات ايداعها بدلاً من الاحتفاظ بها لديها خوفاً عليها من السرقة أو النفاذ .

ب- الودائع المشتقة :

وتسمى أيضا ودائع ائتمانية و تخلقها المصارف عن طريق منح القروض وتصنيفها إلى قيمة النقود الورقية والمعدنية المتداولة . لذا فهي من أهم أنواع الودائع ونقول تخلقها المصارف لأن المصرف لا يقرض في العادة نقوده وإنما يمنح المقترض الحق في سحب شيكات عليه وهنا تنشأ للمقترض لدى المصرف وديعة بمقدار القرض المتفق عليه ومن هنا تزيد ودائع المصرف في ذات الوقت التي تزيد فيه قروض المتعاملين وإذا قام المقترض بقضاء حاجاته عن طريق السحب على هذا القرض فإن ودائع دائني المصرف تزيد بينما لا تنقص الودائع الحقيقية شيئاً .

رابعاً: الودائع حسب حركتها :

وتصنف الودائع حسب حركتها فهي إما تكون نشيطة أو مقيدة .

- الودائع النشيطة : يكون رصيدها غير ثابت نسبيا لكثرة عمليات السحب والإيداع بعكس الودائع الخاملة حيث يكون رصيدها ثابتًا نسبياً وغالباً ما تكون الودائع الخاملة ذات طبيعة ادخارية .

- الودائع المقيدة : فهي الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات لغايات معينة حيث يتم الاتفاق على حصر استعمالها بهذه الغايات فقد تكون هذه الودائع ضمانات لتعهدات أو التزامات يقدمها المودع للمصرف مقابل تكبد المصرف لالتزام عرضي في سبيله كإصدار خطاب ضمان , أو خطاب اعتماد مستندي أو كفالة , وغيرها من البنود التي تظهر في الميزانية تحت الحسابات النظامية .

ملخص لأنواع الودائع:

تصنيفات الودائع			
حسب الزمن	**حسب المصدر**	**حسب الحركة (النشاط)**	**حسب المنشأ**
1- ودائع تحت الطلب	**1- ودائع أجنبية:** • **ودائع بنوك من خارج البلد** • **ودائع غير المقيمين**	**1- ودائع نشيطة**	**1- ودائع حقيقية**
2- ودائع لأجل: • **ودائع لأجل تستحق بتاريخ معين.** • **ودائع لأجل بإخطار (خاضعة لإشعار)**	**2- ودائع محلية:** • **ودائع القطاع الخاص** • **ودائع القطاع العام، وتتمثل في: (ودائع حكومية وشبه حكومية، ودائع البلديات والمؤسسات العامة، ودائع البنوك المحلية)**	**2- ودائع مقيدة**	**2- ودائع مشتقة**
3- حسابات التوفير			

الفصل الرابع: الخدمات المصرفية

يتأثر تقديم الخدمات المصرفية بثقة المجتمع بالمصرف، ويتوقف نجاح المصرف في تقديم الخدمات والاستقرار والنمو على هذه الثقة التي تعتمد على التزام البنك بدفع الأموال إلى المودعين بالوقت والمبلغ المطلوب من قبلهم، وكذلك دفع الكفالات والدقة في أداء الأعمال والاحتفاظ بالسيولة لمواجهة طلبات المودعين، وأن الهدف الرئيسي للبنك هو قبول الودائع ومنح القروض واستثمار المتبقي من الأموال، ويقوم البنك بتقديم الأنشطة والخدمات التالية:

- قبول الودائع ووظيفة الدفع.
- الاستثمار في المحفظة المالية.
- وظيفة الائتمان.

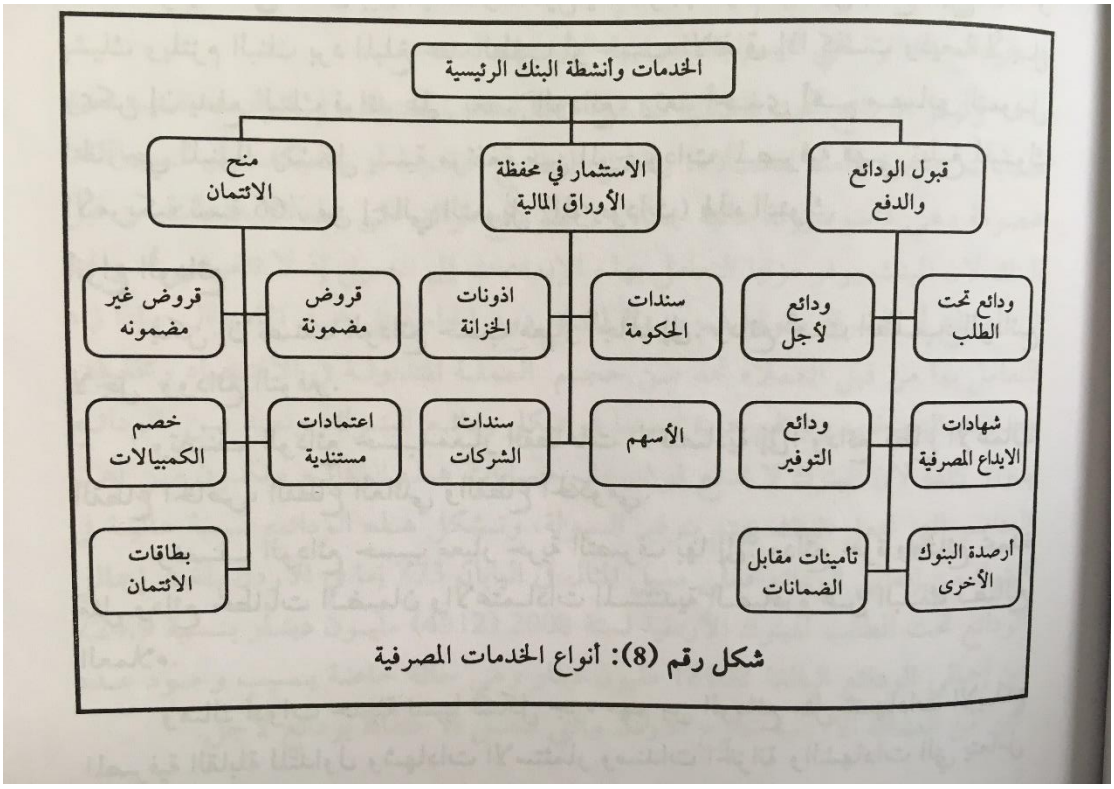

شكل رقم (8): أنواع الخدمات المصرفية

أولاً: قبول الودائع ووظيفة الدفع

1- قبول الودائع:

الوديعة هي اتفاق بين البنك والعميل يتم بموجبه قيام العميل بدفع مبلغ نقداً أو بشيك ويلتزم البنك برد المبلغ عند الطلب أو حسب الاتفاق إذا كانت وديعة لأجل، ويمكن أن يدفع البنك فوائد على بعض الودائع، وتعد الودائع أحد أهم مصادر التمويل الخارجي للبنوك وتشكل نسبة مرتفعة من الموجودات المصرفية.

وقد جاءت تسمية البنوك التجارية بسبب التعامل بالائتمان وقبول الودائع، لذلك تسمى هذه البنوك ببنوك الودائع، وذلك لقبولها الودائع تحت الطلب وفي الحسابات الجارية.

أنواع الودائع:

تم الحديث عنها بإيجاز في محاضرة سابقة

العناصر التي تؤثر على حجم الودائع:

تلعب كفاءة أداء الخدمة المصرفية من حيث سرعة الأداء وتنوع الخدمات المصرفية، ومدى انتشار الوعي المصرفي والادخاري مع تقديم المزايا الجديدة للمودعين لتشجيعهم على التعامل كزيادة معدل أسعار الفائدة وربط العائد على الوديعة بأرباح البنك أو بالتغير في القيمة الشرائية للنقود أو بالتأمين عليها، ويؤثر انتشار الفروع والتطور في تقديم الخدمات المصرفية وزيادة معدلات نمو الودائع.

إضافة إلى سمعة البنك من حيث ارتفاع نسبة الاحتياطي والسيولة ومستوى النشاط الاقتصادي والاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي والثقة في النظام المصرفي.

ويمكن زيادة الودائع من خلال التوسع في فتح الفروع وتطوير وتبسيط الخدمات المصرفية واستخدام وسائل النشر لزيادة الوعي المصرفي والاستثماري.

أما العوامل التي تؤثر على نمو الودائع فمنها: الدخل الذي يؤثر على الدافع الادخاري لأن الدخل أحد المحددات للادخار والايداع في البنوك، والعامل الآخر هو التضخم والذي يؤثر على السلوك الاستهلاكي للأفراد وقد يضعف الدافع الادخاري.

وكذلك الحال مع سعر الفائدة الذي يعكس العائد الذي يحصل عليه العميل ويؤدي إلى زيادة المدخرات المالية.

كما تؤثر تعليمات البنك المركزي في تحديد نسبة أموال البنك الخاصة إلى حجم الودائع.

2- وظيفة الدفع:

يقدم البنك خدمة الدفع للعملاء وتسهيل الإيفاء بالالتزامات وتنظيم عمليات انتقال الأموال يومياً ما بين الأشخاص والشركات والحكومة.

ثانياً: الاستثمار في المحفظة الاستثمارية

تعتبر الوظيفة الأساسية الثانية للبنوك والتي تهدف إلى استثمار الأموال بهدف الحصول على العائد وتنويع المحفظة الاستثمارية للبنك بهدف تخفيض المخاطر وحماية الودائع، إضافة إلى الاستثمار الأمثل للأموال المتاحة.

ثالثاً: وظيفة الائتمان

تقدم البنوك لعملائها مجموعة من التسهيلات المصرفية وتتمثل في:

1- خطاب الضمان:

عبارة عن تعهد مصرفي لدفع مبلغ إلى المستفيد لا يتجاوز حد معين لحساب طرف ثالث لغرض معين وقبل وقت معين، وتحصل البنوك على عمولات نظير إصدار خطابات الضمان مع تحمل مسؤولية تنفيذ التعهد بالدفع، وهكذا فإن خطابات الضمان تعد مصدر دخل للبنوك وتمنع تجميد رأس المال لفترات طويلة دون استثمار.

2- الاعتماد المستندي:

هو عبارة عن ترتيبات يصدرها البنك على طلب العميل المستورد يتعهد البنك بموجبه إلى بنك الشركة المصدرة للبضاعة بأن يدفع لأمر المستفيد مبلغ من المال في غضون مدة محددة مقابل قيام المستفيد بتنفيذ شروطه وتعليماته بناء على أمور تتعلق بثمن البضاعة موضوع البيع أو أي موضوع تم فتح الاعتماد من أجله وتسليم مستندات معينة مطابقة للشروط المبينة في خطاب الاعتماد، ويلعب الاعتماد المستندي دور كبير في دعم وتنشيط التجارة باعتباره وسيلة دفع مضمونة في عمليات التجارة الدولية.

3- البطاقات الائتمانية:

توفر البنوك أنواع متعددة من البطاقات الائتمانية، مثل: الفيزا، الماستر كارد.

4- خصم الكمبيالات:

تعتبر عملية خصم الكمبيالات لدى البنك أحد أنواع التسهيلات المصرفية، والكمبيالة عبارة عن تعهد خطي من عميل إلى شخص آخر يتعهد فيه بأن يدفع بموجبها عند الطلب أو في وقت محدد مبلغ معين في مكان معين، وتعد الكمبيالة أداة ائتمان وخدمة من البائع إلى المشتري.

وتعني عملية خصم الكمبيالة: قيام البنك بدفع قيمة الكمبيالة قبل حلول موعد استحقاقها وذلك باقتطاع فائدة نسبية على الفترة الواقعة بين تاريخ الخصم وتاريخ الاستحقاق.

الفصل الخامس: مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي في المملكة)

صدر أول نظام سعودي للنقد في عام 1346هـ (1928م) تحت اسم (نظام النقد الحجازي النجدي) وسك بموجبه الريال العربي بحجم ووزن وعيار الريال العثماني المجيدي الفضي الواسع التداول آنذاك ليحل محله اعتباراً من الأول من شهر شعبان عام 1346هـ. وفي عام 1354هـ (1935م) قررت الحكومة سك ريال فضي جديد يحمل اسم المملكة العربية السعودية بحجم ووزن وعيار الروبية الهندية الفضية.

مهام مؤسسة النقد العربي السعودي:

أنشئت مؤسسة النقد العربي السعودي، المصرف المركزي للمملكة العربية السعودية، في عام 1372هـ (1952م) وأوكل إليها العديد من المهام بموجب عدة أنظمة وتعليمات ومن أهم هذه المهام الآتي:

- القيام بأعمال مصرف الحكومة.
- سك وطبع العملة الوطنية (الريال السعودي) ودعم النقد السعودي وتوطيد وتثبيت قيمته الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى تقوية غطاء النقد.
- إدارة احتياطيات المملكة من النقد الأجنبي.
- إدارة السياسة النقدية للمحافظة على استقرار الأسعار وأسعار الصرف.
- تشجيع نمو النظام المالي وضمان سلامته.
- مراقبة المصارف التجارية والمشتغلين بأعمال مبادلة العملات.
- مراقبة شركات التأمين التعاوني وشركات المهن الحرة المتعلقة بالتأمين.
- مراقبة شركات التمويل.
- مراقبة شركات المعلومات الائتمانية.

المخاطر والالتزام:

رسخت مؤسسة النقد العربي السعودي – من ضمن استراتيجيتها – مفهوم إدارة المخاطر والالتزام، بهدف بناء ثقافة واعية على أساس علمي وفني. ووضعت الإدارة آليات وطرقاً لمعالجة المخاطر والمساهمة في رفع ثقافة إدارة تلك المخاطر، بالإضافة إلى رفع مستوى ثقافة الالتزام بالأنظمة والتعليمات لحماية موارد المؤسسة، والسعي إلى توفير الدعم اللازم لضمان استمرارية الأعمال الحساسة في المؤسسة.

مهام ومسؤوليات إدارة المخاطر والالتزام:

- الحد من المخاطر المصاحبة لأعمال وأنشطة المؤسسة وقدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية والتشغيلية من خلال عملية منهجية موحدة لإدارة المخاطر والتحقق من أن منهجية الإدارة شاملة وفعالة ومتوافقة مع أفضل المعايير والممارسات الدولية.
- رفع مستوى ثقافة إدارة المخاطر، والالتزام بالأنظمة والتعليمات والقواعد السلوكية والأخلاقية داخل المؤسسة من خلال تقديم المقترحات والتوصيات وتقييم وقياس المخاطر ومدى الالتزام، مما ينعكس إيجابيا على سمعة المؤسسة ومصداقيتها وخلق بيئة عمل مثالية تمتاز بالوضوح والشفافية.
- المحافظة على مصالح المؤسسة من خلال قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية والتشغيلية وأداء مهامها المطلوبة وذلك بتمكين الاستجابة الفعالة لجميع أنواع المخاطر والأحداث واستمرارية أنشطتها الحرجة ضمن إطار زمني محدد مسبقاً.
- تمكين التواصل الفعال بين مختلف مستويات الاستجابة الإدارية في المؤسسة بهدف اتخاذ القرار المناسب والتعامل مع المخاطر والأحداث والأزمات في الوقت المناسب.

الفصل السادس: الهيكل التنظيمي للبنوك

يختلف هيكل التنظيم الإداري للبنك حسب طبيعة الأعمال التي يقدمها وحجم البنك والفروع التابعة له ومدى وجود فروع خارج البلد الأم، وطبيعة الخدمات التي يقدمها البنك والتطور في استخدام التكنولوجيا الحديثة.

ويمكن تعريف الهيكل التنظيمي بأنه: تحديد السلطات والمسؤوليات والعلاقات بين الأقسام والأفراد لتحديد الأهداف والوصول إلى تحقيقها بأقل جهد وكلفة.

مداخل إعداد الهيكل التنظيمي للبنك:

هناك عدد من المداخل المستخدمة في إعداد الهيكل التنظيمي حسب طبيعة الأنشطة التي يمارسها البنك، وهي:

1- التصميم الوظيفي:

يعتمد على المدخل الوظيفي في تقسيم نشاطات البنك، ويسمى أيضاً بشكل (U) أي نسبة إلى (Units) أي الوحدات التي تجمع فيها المهام المتشابهة ووظائف الأفراد ذو المهام المتشابهة.

ويطبق هذا التقسيم في المعتاد في المراكز الرئيسية كإدارات الشؤون المالية، وشؤون الموارد البشرية، والتخطيط والبحوث والتنظيم، وأعمال التفتيش، والشؤون القانونية.

2- التقسيم الخدمي:

تقسيم الأعمال وفقاً لأنواع الخدمات التي تؤديها البنوك، وتضم الخدمات المتكاملة أو ذات الصلة الوثيقة مع بعضها، ويعهد بها إلى وحدة إدارية تختص بها.

ويتميز هذا النوع من التقسيم بالتخصيص الرفيع في العمل، ويحقق الوفر في العمالة والمعدات، ويؤدي إلى رفع كفاءة الخدمة للعملاء.

3- التقسيم الجغرافي:

يتم اتباع هذا التقسيم عندما يمتد نشاط البنك فيغطي مناطق جغرافية متباعدة، حيث تنشأ في كل منطقة وحدة إدارية لخدمة العملاء فيها.

ويقتضي التقسيم الجغرافي منح قدر من السلطات لمديري الفروع وخاصة إذا كان الاتصال بينها وبين المركز الرئيسي لا يعتمد على الوسائل الالكترونية الحديثة.

4- التقسيم على أساس العملاء:

قد يقتضي الأمر انشاء وحدات إدارية في البنك يختص كل منها بخدمة فئة من العملاء متى ما تباينت فئاتهم وفقاً لنشاطهم النوعي أو شكلهم القانوني أو قيمة معاملاتهم أو غير ذلك من العوامل.

وفي العادة يكون ذلك التقسيم مندرجاً تحت أحد التقسيمات السابقة، فيتخذ شكل التقسيم الفرعي أسفل التقسيم الوظيفي أو الخدمي أو الجغرافي، فمثلاً:

- تقسيم جهاز الاعتمادات المستندية إلى وحدات تختص كل منها بخدمة قطاع من القطاعات أو عميل من كبار العملاء
- تقسيم جهاز الحسابات الجارية إلى وحدات لخدمة كبار العملاء.
- تقسيم جهاز الحسابات الجارية إلى وحدات لخدمة الأفراد وأخرى لشركات القطاع العام.

ويفيد هذا النوع من التقسيم في رفع مستوى الخدمات التي تقدم للعملاء، ويشترط لنجاحه أن يكون حجم العمل الموكل إلى كل وحدة إدارية كافياً بما يبرر إنشاءها، وأن يكون حجمها متلائماً مع ذلك العمل.

أسس وقواعد التنظيم الداخلي للبنوك:

يجب مراعاة مبادئ التخصص والرقابة عند وضع أسس وقواعد التنظيم الداخلي للبنك، ومن أهم المبادئ والمعايير المعتمدة عند إعداد الهيكل التنظيمي:

1. **التخصص وتقسيم العمل.**
2. **تحديد واضح للسلطات والمسؤوليات.**
3. **تحديد نطاق الاشراف.**
4. **تبسيط إجراءات العمل وتوحيدها.**
5. **تعريف أهداف البنك وسياسته للعاملين به.**
6. **الاهتمام بالخطط التدريبية للموظفين.**

وبصورة عامة، يتضمن الهيكل التنظيمي الداخلي في البنوك التجارية الأقسام التالية:

الأقسام الإدارية	الأقسام الفنية
• قسم الحسابات العامة	• قسم الخزينة
• قسم المراجعة	• قسم مراكز العملاء
• قسم السكرتارية	• قسم الحسابات الجارية
• قسم الشؤون القانونية	• قسم حسابات الودائع
• قسم شؤون الموارد البشرية	• قسم حسابات التوفير
• قسم العلاقات العامة والمراسلات	• قسم الأوراق التجارية
• قسم التسويق المصرفي	• قسم الأوراق المالية
• قسم البحوث المالية	• قسم الاعتمادات المستندية
• قسم التخطيط والمتابعة	• قسم مقاصة البنوك
• قسم التفتيش	• قسم تأجير الخزائن

الفصل السابع: التحليل المالي في البنوك

أهمية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي ذا أهمية كبيرة للأطراف التي يهمها الاطمئنان إلى أن المصرف يقوم بالاستخدام الأمثل لموارده، وأن الإدارة تؤدي مهمتها بكفاءة عالية، وهذه الأطراف هي:

1- إدارة المصرف:

تهتم إدارة المصرف بالتحليل المالي لأهداف التخطيط والرقابة، فتضع معايير ونسب معينة وتطلب من القائمين على التنفيذ التقيد بها، وتعمل في نهاية كل فترة محددة على مقارنتها بالأرقام الفعلية لاكتشاف الانحرافات عن الخطط وتصحيح مسارها.

وتستطيع إدارة المصرف من خلال التحليل المالي معرفة درجة توظيف الأموال لديها ومدى تحقيقها للأرباح ومتطلبات السيولة.

كذلك تقوم الإدارة بمقارنة النسب المالية لديها مع النسب المالية للمصارف المماثلة ومع النسب المالية المستخرجة من الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة، وذلك بهدف تقييم أدائها بالنسبة إلى أداء إدارات البنوك المنافسة.

2- البنك المركزي:

من أهداف البنك المركزي في أي دولة تحقيق الاستقرار النقدي ومراقبة عمليات الائتمان سواء من حيث الرقابة الكمية أو النوعية أو المباشرة، وحتى يتمكن البنك المركزي من الرقابة على المصارف والتأكد أن المصارف تتقيد بالمعدلات والنسب القانونية التي وضعها (كالاحتياطي القانوني، نسبة السيولة القانونية، نسبة ضبط الائتمان) فإنه يلزم المصارف بتعبئة نماذج معينة تتضمن بعض بنود القوائم المالية للمصرف، وذلك حتى يتمكن المصرف المركزي من التأكد من أوضاع المصارف من هذه المعدلات والنسب.

3- المساهمون:

حتى يتمكن المساهمون من معرفة مصير استثماراتهم لابد لهم من الاطلاع على نتائج أعمال المصرف وميزانيته، وكذلك المعدلات والنسب المالية التي تطمئنهم على أموالهم، وأساليب التحليل المالي تساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية الرشيدة.

4- المودعون:

للمودعون مصلحة كبيرة في الاطمئنان على توفر السيولة في المصارف والتأكد من عدم تعرض المصرف إلى مخاطر كبيرة في توظيفاته مما يؤثر على وضعه المالي في السوق، وكذلك يهتم المودعون بمدى كفاءة رأس المال لأنه وفي حال تصفية المصرف (عند تعرضه لخسائر كبيرة) فإن هذه الخسائر قد تؤثر على ودائعهم إذا كان رأس المال غير كافي.

التحليل المالي للبنوك:

يتطلب التحليل المالي في البنوك أن يتمتع خبير التحليل بإلمام تام بمكونات القوائم المالية للبنوك التجارية والمعرفة الدقيقة بالقوانين والتشريعات التي تحكم النشاط المصرفي، وطبيعة البيئة الاقتصادية والمالية التي يعمل خلالها البنك، وبعد ذلك يحدد الأدوات والأساليب التي تمكنه من تحقيق أهداف التحليل المالي، والعمل على تشخيص جوانب القوة والضعف في البنك، ومدى التزامه بالتشريعات المنظمة للعمل خاصة فيما يتعلق بالسيولة والاحتياطي القانوني ونسبة التوظيف والكفاءة والجودة الشاملة وغيرها.

أدوات التحليل المالي:

يتطلب التخطيط السليم للتحليل المالي اختيار الأساليب والأدوات التي تتلاءم مع هدف التحليل ونطاقه، ومن أساليب التحليل:

- **تحليل القوائم المالية المتمثلة في الميزانية العمومية وبيان الأرباح والخسائر.**
- **النسب المالية.**

أولاً: تحليل القوائم المالية المتمثلة في الميزانية العمومية وبيان الأرباح والخسائر:

أ- تحليل الميزانية العمومية:

1- التحليل الأفقي:

أن قيام المصرف بعملياته ينعكس على شكل تغيرات بالزيادة أو النقصان في بنود الميزانية العمومية من موجودات أو مطلوبات أو حقوق ملكية، ويمكن تقييم أداء إدارة المصرف من خلال مقارنة التغييرات التي تحدث في بنود الميزانية العمومية في تاريخين مختلفين أو تواريخ متعددة.

جدول 1 الميزانية العمومية في 2013/12/31 و 2014/12/31 م (ألف ريال)

البيان	2013	2014	التغير بالريال	التغير بالنسبة
الموجودات				
نقد في الصندوق	4400	400	400	10
أرصدة لدى البنوك	6000	6000	-	-
أوراق مالية	2700	3600	(900)	(25)
قروض وسلف	24000	20000	4000	20
أوراق تجارية مخصومة	400	500	(100)	(20)
صافي الموجودات الثابتة	460	400	60	15
أرصدة مدينة أخرى	60	60	-	-
مجموع الموجودات	38020	34560	3460	10
مطلوبات وحقوق مساهمين				
ودائع تحت الطلب	10000	8000	2000	25
ودائع توفير	9000	10000	(1000)	(10)
ودائع لأجل	8000	6000	2000	33
أرصدة دائنة أخرى	700	500	200	40
رأس المال	7000	7000	-	-
احتياطيات وأرباح محتجزة	3320	3060	260	8
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	38020	34560	3460	10

2- التحليل الرأسي:

يشمل التحليل الرأسي دراسة العلاقات بين بنود الميزانية العمومية في تاريخ محدد، وذلك من خلال إيجاد نسبة كل بند من بنود المطلوبات ورأس المال إلى مجموع المطلوبات ورأس المال، بمعنى آخر يبين هذا التحليل الأهمية النسبية لكل بند من بنود الميزانية في تاريخ معين.

جدول 2: الميزانية العمومية المقارنة في 31 / 12 / 2015 – 2016 م (نسبة مئوية)

البيان	2015	2016
الموجودات		
نقد في الصندوق	11,6	11,6
أرصدة لدى البنوك	15,8	17,4
أوراق مالية	7,1	10,4
أوراق تجارية مخصومة	1	1,4
القروض والسلف	63,1	58
صافي الموجودات الثابتة	1,2	1
أرصدة مدينة أخرى	0,2	0,2
مجموع الموجودات	100	100
المطلوبات وحقوق المساهمين		
ودائع تحت الطلب	26,3	23
ودائع توفير	23,7	29
ودائع لأجل	21	17,4
أرصدة دائنة	1,9	1,5
رأس المال	18,4	20,3
احتياطيات وأرباح محتجزة	8,7	8,8
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	100	100

ب- تحليل بيان الأرباح والخسائر:

1- التحليل الأفقي:

بيان الأرباح والخسائر يظهر نتائج العمليات المالية للمصرف خلال فترة زمنية معينة (غالباً تكون سنة محاسبية).

ويستخدم هذا التحليل للكشف عن اتجاهات التغير في بنود الإيرادات والمصروفات لعدة فترات محاسبية.

جدول 3 بيان الأرباح والخسائر للسنتين المنتهيتين في 12/31/ 2013 و 2014/12/31 م (ألف ريال)

البيان	2013	2014	التغير بالريال	التغير بالنسبة المئوية
الإيرادات				
الفوائد والعمولات الدائنة	4150	3500	650	19
فروقات العملات الأجنبية	150	200	(50)	(25)
أرباح الأوراق المالية	40	160	(120)	(75)
إيرادات أخرى	70	140	(70)	(50)
مجموع الايرادات	4410	4000	410	10
المصروفات				
الفوائد والعمولات المدينة	1770	1600	170	11
مصروفات إدارية	1500	1200	300	25
استهلاك ومصاريف متنوعة	680	800	(120)	(15)
مجموع المصروفات	3950	3600	350	10
صافي الربح	460	400	60	15

2- التحليل الرأسي:

يمكن تحليل بيان الأرباح والخسائر على طريقة التحليل الرأسي وذلك بإيجاد نسبة كل بند من بنود الايرادات إلى مجموع الإيرادات، أو كل بنود من بنود المصاريف إلى مجموع المصاريف.

جدول 4: بيان الأرباح والخسائر في نهاية 31 / 12 / 2010 – 2011 م (نسبة مئوية)

البيان	2010	2011
الإيرادات		
الفوائد والعمولات الدائنة	94	87
فروقات العملة الأجنبية	3,4	5
أرباح الأوراق المالية	1	4
ايرادات أخرى	1,6	4
مجموع الإيرادات	100	100
المصروفات		
الفوائد والعمولات المدينة	40	40
مصروفات إدارية	34	30
استهلاكات ومصاريف متنوعة	15	20
مجموع المصروفات	89	90
صافي الربح	11	10

ثانياً: النسب المالية:

التحليل باستخدام النسب المالية يزودنا بمعلومات عن السيولة ومدى ملائمة رأس المال والكفاءة في توظيف الموارد المتاحة وربحية البنك، ومن تلك النسب: نسب السيولة، الربحية، النشاط، المديونية، الأسهم، النمو، وفيما يلي تفصيل لكل منها[1]:

[1] سيتم الاكتفاء بدراسة نسب السيولة ونسب الربحية.

المجموعة الأولى: نسب السيولة

تعرض نسب السيولة قدرة البنك على توفير السيولة للوفاء بالتزاماته المتنوعة تجاه العملاء، وأهمها تلبية طلبات سحب الودائع ومنح القروض بمختلف أنواعها، كما تبين قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديه من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية، ومن أهم الالتزامات قصيرة الأجل الودائع تحت الطلب، أما الأصول سريعة التحويل إلى نقدية من أبرزها الودائع لدى البنوك الأخرى وفائض الاحتياطي القانوني المودع لدى البنك المركزي والاحتياطي الثانوي المتمثل في أوراق مالية قصيرة الأجل والتي يمكن تحويلها فوراً إلى نقدية ودون خسائر.

إدارة السيولة تهدف إلى أن يكون البنك دائماً جاهز لمقابلة التدفقات النقدية الخارجية دون الحاجة إلى تصفية بعض الاستثمارات، وأن إدارة السيولة الفعالة تتطلب تحديد مصادر الأموال الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة ومعرفة طبيعة التعارض بين السيولة والربحية والأمان.

وتقاس نسب السيولة في البنك من خلال مجموعة من المؤشرات، من أهمها:

1- نسبة النقد وشبه النقد إلى الودائع تحت الطلب:

تقيس هذه النسبة قدرة البنك الفورية على تلبية سحوبات المودعين في أي وقت وبأي حجم من ودائعهم، وتأتي أهمية هذه النسبة لأنها تربط بين النقد المتاح في البنك وبين الودائع تحت الطلب والتي تخضع للسحب الفوري من قبل مودعيها، ويمكن حسابها من خلال المؤشر النسبي التالي:

النقد إلى الودائع تحت الطلب = (أرصدة نقدية + أصول شبه نقدية) / الودائع تحت الطلب

يتكون البسط من العناصر التالية:

- أرصدة نقدية في الخزينة
- الرصيد الحر لدى البنك المركزي (الرصيد لدى البنك + الاحتياطي)
- صافي الودائع لدى البنوك الأخرى
- المستحق من الشيكات والحوالات وكوبونات الأوراق المالية
- عملات أجنبية تحت التحصيل
- أذونات خزانة أوراق حكومية مضمونة
- رصيد الذهب
- الاستثمارات في الأوراق المالية

2- النقد وشبه النقد إلى اجمالي الودائع:

نسبة السيولة = (أرصدة نقدية + أصول شبه نقدية) / إجمالي الودائع

يتكون البسط من نفس المجموعة في البسط للنسبة المذكورة أعلاه، أما المقام فيتكون من اجمالي الودائع وهي: (الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل وبإخطار، حسابات التوفير، شهادات الإيداع والودائع الأخرى)

نهتم بهذه النسبة لأنها تربط بين النقد المتاح لدى البنك وبين اجمالي الودائع المتوقع سحبها من قبل مودعيها.

3- نسبة السيولة التجارية:

وهي النسبة التي يتم حسابها بقسمة الأصول السائلة في البنك وهي النقد وشبه النقد المتاح إلى اجمالي المطلوبات، وتبين قدرة البنك على تسديد التزاماته من أصوله السائلة، ويتم حسابها من خلال المعادلة:

السيولة التجارية = الأصول السائلة / اجمالي المطلوبات

يتكون اجمالي المطلوبات من: (اجمالي الودائع + الأرصدة الدائنة + أرصدة البنوك الأخرى لدى البنك + الحوالات الواردة + القروض من البنوك التجارية والبنك المركزي + أي التزامات أخرى ومن ضمنها التأمينات)

4- نسبة السيولة القانونية:

تستخدم هذه النسبة ضمن قواعد الرقابة على البنوك من البنك المركزي من خلال تحديد نسبة ونوع الأموال السائلة التي يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية، ويمكن حساب نسبة السيولة القانونية من خلال المعادلة:

السيولة القانونية = رأس المال / اجمالي التزامات البنك

مثال تطبيقي:

كانت لدى أحد البنوك المعطيات التالية:

كان اجمالي رأس مال البنك 24000 ريال، وبلغت الأرصدة النقدية في البنك 4500 ريال، قيمة أذونات الخزانة 500 ريال، وكانت الودائع تحت الطلب 25000 ريال، كما كانت الودائع لأجل 10000 ريال، وودائع التوفير 8000 ريال، الحوالات الواردة 3000 ريال.

المطلوب إيجاد ما يلي:

1- نسبة النقد إلى الودائع تحت الطلب، إذا علمت أن معيار البنوك لهذه النسبة يساوي 25 %.

2- نسبة السيولة.

3- نسبة السيولة التجارية.

4- نسبة السيولة القانونية.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

المجموعة الثانية: نسب الربحية

وهي النسب التي تقيس ربحية البنك التي تعد ذات أهمية كبيرة نظراً للمخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي، ومن المعروف أن الهدف الرئيسي للبنك التجاري هو تعظيم ثروة الملاك وتحقيق هذا الهدف يتوقف على عوامل عديدة من بينها: قدرة البنك على تحقيق الأرباح، وعادة تقاس تلك القدرة بمجموعة من النسب يطلق عليها نسب الربحية. ومن أهمها:

1- نسبة العائد إلى اجمالي الأصول:

تقيس هذه النسبة ما يحصل عليه الملاك من وراء استثماراتهم، ويتم حسابه بالمعادلة:

نسبة العائد إلى اجمالي الأصول = صافي الربح / اجمالي الأصول [2]

2- نسبة العائد (صافي الربح) إلى حق الملكية:

تبين هذه النسبة مقدار ما يحققه ريال واحد مستثمر من أموال المالكين من الربح في البنك.

أموال المالكين هي عبارة عن رأس المال والاحتياطي والأرباح المحتجزة والمخصصات، ويمكن حسابها بالمعادلة التالية:

نسبة العائد على حق الملكية = صافي الربح / اجمالي حق الملكية [3]

3- نسبة هامش الربح الصافي:

تبين هذه النسبة ما يحقه ريال واحد من الإيرادات من الربح الصافي، ويمكن حسابها بالمعادلة:

نسبة العائد على اجمالي الإيرادات (نسبة هامش الربح الصافي) = صافي الربح / اجمالي الإيرادات [4]

[2] اجمالي الأصول يتكون من: نقدية – استثمارات مالية – قروض وسلف – أرصدة مدينة متنوعة – أوراق مخصومة – المساهمات في الشركات التابعة.

[3] اجمالي حق الملكية يتكون من: رأس المال المدفوع – الاحتياطيات – الأرباح المحتجزة

[4] اجمالي الإيرادات يتكون من: الفوائد والعملات المصرفية، إيرادات الأوراق المالية، عمولات الاعتمادات المستندية، إصدار خطابات الضمان، وايرادات مصرفية أخرى.

4- معدل العائد على الودائع:

يقيس هذا المعدل مدى قدرة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها باعتبارها من الأموال الاستراتيجية المتاحة للتوظيف، وهي من أكبر مصادر التوظيف في البنك، ويتم قياسه من خلال المعادلة:

معدل العائد إلى اجمالي الودائع = صافي الربح / اجمالي الودائع

تمارين:

1- بلغت إيرادات البنك العربي 700 ألف ريال، وكان صافي الربح 35 ألف ريال.

المطلوب: إيجاد نسبة هامش الربح، مع إيضاح رأيك إذا كان المعيار للبنوك 4 %.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

2- بلغ صافي أرباح بنك الراجحي 300 ألف ريال، واجمالي الودائع 1200 ألف ريال.

المطلوب: إيجاد نسبة معدل العائد إلى اجمالي الودائع.

.....

.....

.....

.....

.....

3- بلغ صافي الربح لبنك الانماء لعام 2015 م (35 ألف ريال) وكانت اجمالي حقوق الملكية 110 آلاف ريال.

المطلوب: إيجاد معدل العائد على حق الملكية لبنك الانماء، مقارنة ذلك بمعيار البنوك والذي يبلغ 32 %.

.....

.....

.....

.....

.....

4- بلغ صافي الربح لدى بنك البلاد لعام 2013 م قيمة 35 ألف ريال، وكان اجمالي الأصول 180 ألف ريال، المطلوب: إيجاد نسبة العائد إلى اجمالي الأصول للبنك، اذا علمت أن معيار البنوك لهذه النسبة 20%.

.....

.....

.....

.....

.....

5- بلغ مجموع النقدية في بنك الجزيرة 50 ألف ريال وكانت مجموع الاستثمارات المالية 120 ألف ريال ومجموع القروض والسلف 200 ألف ريال، كما كانت الودائع في البنك 600 ألف ريال، ومساهمة البنك في الشركات التابعة 150 ألف ريال واجمالي الأصول الثابتة 100 ألف ريال، وبلغ صافي الربح 150 ألف ريال.

المطلوب: إيجاد نسبة العائد إلى اجمالي الأصول لبنك الجزيرة.

.....

.....

.....

.....

6- بلغ صافي الربح في بنك الاستثمار 40 ألف ريال، وكان رأس المال المدفوع 100 ألف ريال، وبلغت الاحتياطيات 20 ألف ريال، والأرباح المحتجزة 10 آلاف ريال.

المطلوب: إيجاد معدل العائد على حقوق الملكية لبنك الاستثمار.

.....

.....

.....

.....

.....

حدود استخدام النسب المالية:

1- قيام الكثير من المصارف بدمج بعض عناصر الميزانية مع بعضها مما يؤثر على مقدرة المحلل الخارجي على الاستخدام الدقيق لأدوات التحليل.

2- النسب المالية هي أدوات للتحليل المالي وليست غاية في حد ذاتها، إذ أنها تعطينا مؤشرات فقط عن أداء الإدارة ولا تقوم بإعطاء تفسيرات أو حلول للمشاكل.

3- النسب المالية هي علاقات كمية ونسبية بين بنود في تاريخ محدد أو تاريخين محددين ولكنها لا تظهر نشاطات الإدارة أو خططها.

4- اختلاف الطرق المحاسبية في تقييم الأصول والاستهلاكات والاحتياطيات الاختيارية.

5- التضخم وأثره على عدم دقة النسب المالية وخاصة عند المقارنة بين نتائج فترات متباعدة.

تمارين (نسب السيولة – نسب الربحية)

تمرين 1

توافرت لديك البيانات التالية عن البنك الفرنسي:

رصيد نقدي 3 آلاف ريال – ودائع لأجل 6 آلاف ريال

عملات أجنبية تحت التحصيل 5 آلاف ريال – أرصدة البنوك الأخرى لدى البنك 2000 ريال

ودائع تحت الطلب 14 ألف ريال – قرض من البنك المركزي 1500 ريال

اجمالي رأس المال 10 آلاف ريال – أذونات خزانة 3 آلاف ريال – حوالات واردة 500 ريال

المطلوب:

1– حساب نسبة النقد إلى الودائع تحت الطلب.

2– نسبة السيولة.

3– نسبة السيولة التجارية.

4– نسبة السيولة القانونية.

5– حساب اجمالي التزامات البنك (المطلوبات).

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

تمرين 2:

أمامك البيانات التالية عن بنك البلاد:

رصيد نقدي 5 آلاف ريال – ودائع تحت الطلب 20 ألف ريال

ودائع لحسابات التوفير 3 آلاف ريال – حوالات واردة 2000 ريال

تأمينات 2500 ريال – أذونات خزانة 700 ريال – استثمار في أوراق مالية 3 آلاف ريال

قرض من البنك المركزي 5 آلاف ريال – اجمالي رأس مال البنك 24 ألف ريال

المطلوب حساب كل من:

1– اجمالي التزامات البنك.

2– قيمة الأصول السائلة.

3– نسبة النقد إلى الودائع تحت الطلب.

4– نسبة السيولة.

5– نسبة السيولة التجارية.

6– نسبة السيولة القانونية.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

تمرين 3 :

توافرت لديك البيانات التالية عن البنك العربي:

الإيرادات 500 ألف ريال – صافي الأرباح 50 ألف ريال – اجمالي الأصول 180 ألف ريال

اجمالي حقوق الملكية 10 آلاف ريال – اجمال الودائع 120 ألف ريال.

المطلوب حساب كل من:

1– نسبة هامش الربح الصافي.

2– معدل العائد على الودائع.

3– معدل العائد على حق الملكية.

4– معدل العائد إلى اجمالي الأصول.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

تمرين 4 :

توافرت لديك البيانات التالية عن مصرف الانماء:

صافي الأرباح 30 ألف ريال – أرباح محتجزة 2000 ريال – الاحتياطيات 50 ألف ريال

استثمارات مالية 15 ألف ريال – ودائع حسابات التوفير 15 ألف ريال – قروض وسلف 20 ألف ريال

ودائع تحت الطلب 25 ألف ريال – الفوائد 25 ألف ريال – عمولات اعتماد 5000 ريال

إيرادات أوراق مالية 30 ألف ريال. المطلوب حساب كل من:

1– نسبة هامش الربح الصافي.

2– نسبة العائد إلى اجمالي الأصول.

3– نسبة العائد إلى حق الملكية.

4– معدل العائد على الودائع.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

الفصل الثامن: القروض و السلفيات

يعتبر قيام البنوك التجارية بتلقي ودائع العملاء الذين يهدفون إلى الحصول على فائدة ، تم إقراضها لأصحاب المشروعات التجارية والصناعية مقابل الحصول على فائدة أعلى نوعا ما من استثمار أموال العملاء . هذه العملية تحقق مصلحة العملاء سواء كانوا من المودعين أو من أصحاب المشروعات . وتحقق في الوقت نفسه مصلحة البنك التجاري ، فعملية الاقتراض والإقراض هي لب النشاط المصرفي وهذا الأسلوب من الاستثمار يتسم بالأهمية الشديدة ، حيث يعود على البنوك التجارية بعائدات مجزية ومضمونة في أغلب الأحيان .

تحتل القروض والسلفيات موقعا هاما ضمن بنود المركز المالي باعتبار أن كافة الجهود والقرارات الإدارية تستهدف في المقام الأول بناء محفظة قروض و تسهيلات جيدة تتكون من قرارات منح الائتمان والقروض التي تتسم بالجودة العالية وتحقق عوائد مرتفعة للبنك عند أقل مستوى ممكن من المخاطر .

تعريف القرض :

القرض يعني الثقة بملاءة شخص ما أو مؤسسة ما والملاءة تعني القدرة على تسديد الديون بعد تصفية أصول المؤسسة .

بصفة عامة يمكن تعريف عملية القرض أو الإقراض بأنه: وضع مبلغ من المال من طرف المقرض ويسمى الدائن بين أيدي المقترض ويسمى المدين لمدة زمنية معينة ولغرض معين أو غير معين على أن يدفع المقترض فائدة مقابل اقتراضه ، كما قد يكون القرض مضمونا أو غير مضمون ، ويسدد مبلغ القرض حسب الإنفاق ، إما دفعة واحدة بتاريخ معين أو على عدة دفعات محددة التواريخ .

أنواع القروض و معايير تصنيفها :

هناك عدة أشكال تتخذها عمليات الائتمان المصرفي . ويمكن تقسيم هده الأنواع حسب عدة معايير : طول الائتمان ، الغرض من الحصول على القرض ،الجهة المانحة للقرض ،المستفيد من القرض ،و النشاط الممول .

أولاً: حسب النشاط الممول :

تنقسم القروض إلى :

– قروض إنتاجية : هدفها تمويل الأنشطة الاستثمارية والإنتاجية بغرض الزيادة في القيمة المضافة .

– قروض استهلاكية : هدفها تشجيع الاستهلاك . وتشمل أساسا تلك الموجهة للأفراد ، أي لقطاع العائلات ، وعلى رأسها قروض تمويل البيع بالتقسيط من أجل حيازة السكنات ، السيارات ...الخ .

ثانياً: حسب الغرض من القرض :

تنقسم القروض إلى:

– قروض تجارية : هدفها تمويل جميع أوجه النشاط التجاري .

– قروض صناعية : وتنقسم بدورها إلى : قروض إنشاء ، قروض تجديد و قروض توسيع

– قروض زراعية : هدفها تمويل الأنشطة الزراعية وملحقاتها .

– قروض عقارية : هدفها تمويل الأنشطة الخاصة بحيازة العقارات .

ثالثاً: حسب المستفيد من القرض :

تقسم القروض إلى قروض خاصة وقروض عامة . فإذا كان المقترض شخصا أو شركة يكون القرض خاصاً. أما إذا كان المقترض هو الدولة ممثلة في الولاية أو الدائرة أو البلدية والتي تقترض الأموال من البنوك و من الخارج يكون القرض عاماً. والقرض العام جدير بالثقة لأن وفاءه في حكم المضمون .

رابعاً: حسب الجهة المانحة للقرض :

وهذا التقسيم يرتبط في الواقع بتخصص المصارف، فهناك ائتمان تجاري، ائتمان صناعي، ائتمان عقاري ... الخ .

خامساً: حسب مدة القرض :

التقسيم الرئيسي للقروض هو تقسيمها حسب مدتها ، حيث نجد القروض قصيرة الأجل و القروض متوسطة و طويلة الأجل.

أ– القروض القصيرة الأجل:

وتسمى هذه القروض أيضا بقروض الاستغلال ، وهي القروض التي تحصل عليها المنشآت من البنوك بغرض تمويل التكاليف العادية و المتجددة للإنتاج ومتطلبات الصندوق وتلتزم المنشأة بردها خلال فترة لا تزيد عادة عن السنة ، ونشاطات الاستغلال الممولة بهذه القروض تتكون باستمرار أثناء عملية الإنتاج ومن أمثلتها : التموين ، التخزين ، الإنتاج والتوزيع .

هذا وقد يأخذ الائتمان المصرفي قصير الأجل إحدى الصورتين : الصورة الأولى مبلغ إجمالي تحصل عليه المنشأة مرة واحدة ، على أن تقوم بالوفاء بقيمة الائتمان والفوائد في التواريخ المتفق عليها . أما الصورة الثانية فهي مبلغ إجمالي يمثل حد أقصى لما يمكن أن تحصل عليه المنشاة خلال فترة متفق عليها ، ويكون لها الحق في الحصول على المبلغ مرة واحدة أو على دفعات .

هذا بالإضافة إلى وجود صور أخرى للقروض المصرفية قصيرة الأجل والتي تندرج ضمن الأساليب الاستثمارية التقليدية للبنوك وهي:

* تسبيقات على الحساب الجاري للمنشأة لدى البنك: وتتمثل هذه الوضعية في قيام البنك بالسماح للمنشأة صاحبة الحساب الجاري بتجاوز رصيدها الدائن لدى البنك إلى حد متفق عليه .أي يمكن أن يكون حسابها لدى البنك مدينا.

* السحب على الكشوف: طريقة تمويلية يمنحها البنك للمنشأة التي تكون عادة من عملائه الدائمين، فيسمح لها باستخدام أموال أكبر مما هو موجود برصيدها لدى البنك خلال مدة تتراوح بين 15 يوما و سنة .

* تسهيلات الصندوق : وهي قروض تمنحها البنوك للمنشآت التي تعاني من صعوبات في السيولة القصيرة جدا والناتجة عن تأخر الإيرادات عن النفقات خاصة في نهاية الشهر ، حيث تدفع أجور العاملين وتسدد بعض المصاريف والفواتير.

* القروض الموسمية : عبارة عن قروض تحصل عليها المنشآت من البنوك في بعض المواسم التي تزيد فيها احتياجاتها للتمويل المؤقت.

ب–القروض متوسطة الأجل:

وهي قروض تمنحها البنوك للمنشآت لشراء وسائل الإنتاج المختلفة ، أي أنها وسيلة لتمويل الاستثمار التشغيلي للمنشآت وتتراوح مدتها عادة بين 2 و 7 سنوات، حيث ينتظر استخدام الربحية المنتظرة من ورائه في تسديده .

أما من وجهة نظر البنك فإنه يكون والحالة هذه معرضا لخطر تجميد أمواله لفترة طويلة نسبيا وبالتالي يواجه احتمال عدم السداد من طرف المنشآت المقرضة. ولهذا ظهرت بنوك متخصصة في منح هذه القروض ، ويأخذ هذا التمويل إحدى الصورتين :

– القروض القابلة للتعبئة: يمنحها البنك للمنشآت وتكون له فيها فرصة إعادة خصمها لدى بنك تجاري آخر أو لدى البنك المركزي، وعليه فالبنك يستطيع الحصول على سيولة قبل تاريخ الاستحقاق ويتولى البنك الآخر تحصيل القرض في تاريخ الاستحقاق من الجهة المقترضة .

– القروض غير القابلة للتعبئة: في هذا النوع من القروض لا يتوفر البنك على إمكانية خصمها لدى بنك آخر، بل هو مجبر على انتظار تاريخ الاستحقاق وقيام المنشآت بسداد القرض ليحصل على السيولة. مما يعرضه لخطر عدم الوفاء.

هذا ويكون معدل القائدة على القروض متوسطة الأجل أكبر من مثيله على القروض قصيرة الأجل لتعويض البنك على تخليه عن أمواله لفترة زمنية أطول .

ج– القروض طويلة الأجل:

تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة الأجل إلى البنوك التجارية لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكنها تعبئتها لوحدها، وكذلك نظرا لمدة الاستثمار وفترات الانتظار قبل البدء. في الحصول على الفوائد .

والقروض طويلة الأجل تمول استمارات تفوق 7 سنوات وتمتد حتى 20 سنة ونظرا لطبيعة هده القروض المتميزة من حيث الضخامة والمدة ظهرت مؤسسات متخصصة في منحها لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة لا تقوى البنوك عادة على جمعها.

محددات منح القروض:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر وتتحكم في عملية منح البنوك للقروض و يمكن اختصار أهم هذه العوامل فيما يلي :

1- حجم الودائع: يعتبر العامل الأساسي المؤثر في قدرة البنك على الإقراض فكلما كان هذا الحجم كبيرا كلما زادت قدرة البنك على منح القروض .

الظروف الاقتصادية العامة: تؤثر هذه الظروف على الاستثمار والأوضاع التجارية و الإنسانية . وعندما تمر البلاد بحالة كساد اقتصادي فان البنوك تتشدد في عملية منح القروض. ويحدث العكس في حالة الرواج الاقتصادي.

2- معدل سعر الفائدة على الودائع والقروض: كلما زاد الفارق بين معدل الفائدة على القروض و مثيله على الودائع كلما حقق البنك أرباحا أكثر ، الشيء الذي تشجعه على منح القروض.

3- نسبة الاحتياطي القانوني التي يفرضها البنك المركزي: إن معدلات الأرباح العالية التي تحققها البنوك من خلال الإقراض تدفعها لزيادة مستوى الإقراض حتى ولو كان ذلك على حساب متطلبات السيولة مما يدفع البنك المركزي لزيادة نسبة الاحتياطي القانوني وهي نسبة من الودائع تحتفظ بها البنوك بشكل إلزامي على مستوى البنك المركزي و بدون فوائد وهذا للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي .حيث تقل قدرة البنوك على منح القروض كلما زادت هده النسبة .

4- مدى ثبات الودائع: ويقصد بها الودائع المستقرة التي لا تتعرض إلى عمليات سحب متكررة خلال فترة زمنية قصيرة . فالودائع المستقرة تزيد من قدرة البنك التجاري على منح القروض .

الفصل التاسع: الصيرفة الالكترونية

مفهوم الصيرفة الالكترونية :

هي إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية أي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنفيذ الأعمال المصرفية التقليدية أو الجديدة .

وبذلك لن يكون العميل مضطرا للذهاب إلى البنك حيث يمكنه إنجاز معاملاته البنكية في أي مكان و زمان .

أسباب ظهور الصيرفة الالكترونية:

أولا : ثورة المعلومات و الاتصالات :

أحدثت تغييرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي والمالي ، مما جعل المصارف تواكب العصر و تقدم خدمات مصرفية ومالية متطورة ومتنوعة اعتمادا على ما أنتجته تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات .

ثانيا : التجارة الإلكترونية :

ظهرت التجارة الإلكترونية المعتمدة على الانترنت والتي تختلف عن التجارة التقليدية التي اعتادت المصارف و المؤسسات المالية التعامل معها ، مما جعل تطوير البنوك لأساليب عملها و استراتيجياتها ضرورة خدمية وليس ترفا أو هدرا للأموال .

ثالثا : المنافسة القوية بين المصارف ، وبين المؤسسات المالية :

توجد منافسة شديدة بين البنوك بعضها البعض ومع غيرها من المؤسسات المالية الغير مصرفية مثل شركات التأمين وشركات الأوراق المالية و غيرها ، حيث أصبحت العديد من هذه المؤسسات تقدم خدمات وثيقة الصلة بعمل البنوك .

رابعا : وجوب استمرارية تطوير الأداء للمصارف :

لابد من تطوير الأداء بصفة مستمرة سواء للبنوك أو غيرها من المؤسسات المالية بهدف رفع الكفاءة التشغيلية لتقديم أفضل خدمة للعملاء بتكلفة تنافسية .

خامسا : دخول المؤسسات التجارية سوق الأعمال المصرفية :

الكثير من المؤسسات التجارية أصبحت تقدم خدمة قسائم شرائية مما يقلل الحاجة للتعامل مع البنوك .

مراحل التطور التكنولوجي في العمل المصرفي :

1. مرحلة دخول التكنولوجيا إلى أعمال المصارف بغرض ايجاد حلول للأعمال المكتبية الخلفية .
2. مرحلة تعميم الوعي بالتكنولوجيا من خلال تدريب العاملين بالمصرف على التكنولوجيا واستخداماتها .
3. مرحلة دخول الاتصالات والتوفير الفوري لخدمات العملاء مثل مركز خدمة العملاء (**call center**).
4. مرحلة الضبط والسيطرة على التكاليف وهي مرحلة ضبط الاستثمار بالتكنولوجيا .
5. مرحلة اعتبار التكنولوجيا عملاً أساسياً ضمن أعمال المصارف .

مميزات و عيوب الصيرفة الالكترونية :

من مميزات الصيرفة الالكترونية أنها تمكن من السحب والايداع والتحويلات المالية في أي وقت حتى وأن كان البنك مغلق ويكون التعامل مباشر مع بياناتك مما يضمن ويعزز السرية .

أما العيوب فإنه يمكن اختراق حسابك وكذلك بعض المخاطر التشغيلية و الاستراتيجية .

أشكال الصيرفة الالكترونية:

1. آلة الصراف الآلي :

ظهرت أجهزة الصراف الالي في السبعينات من القرن الماضي كبديل لموظفي الصرافة في الفروع المصرفية لتقليل عدد المعاملات داخل البنك . تعتبر الصرافات الآلية أولى خطوات تطور العمل المصرفي الالكتروني حيث تعتمد على وجود شبكة من الاتصالات تربط فروع البنك الواحد أو البنوك الاخرى في حالة قيامها بخدمة أي عميل من أي بنك .

تطور عمل الصرافات الآلية حيث أصبحت تقوم بالوصول المباشر لبيانات حسابات العملاء فوريا ، و لم تعد تقتصر على الحصول على النقود فقط ولكن أصبحت تقوم بوظائف متقدمة تمكن العملاء و الموظفين من استلام رواتبهم مثل : الضمان الاجتماعي . والوصول لحساباتهم الجارية لتنفيذ بعض الوظائف مثل :

- القيام بالسحب و الايداع و التعرف على الرصيد .
- اجراء تحويلات نقدية و سداد الفواتير .
- طلب دفتر شيكات .

2. نقاط البيع الإلكترونية :

- وهي الآلات التي تنتشر لدى المؤسسات التجارية والخدمية بمختلف أنواعها و انشطتها ، ويمكن للعميل استخدام بطاقات الصرف الذكية للقيام بأداء المدفوعات من خلال الخصم على حسابه الكترونيا بتمرير بطاقة الصراف داخل هذه الآلات المتصلة بحواسيب الصرف .

3. الصيرفة الهاتفية أو مركز خدمة العملاء:

تقوم البنوك بتشغيل مراكز للاتصالات و خدمة العملاء بحيث تتيح أداء الخدمة المصرفية هاتفيا باستخدام رقم سري ، وتعمل على مدار الساعة .

4. الصيرفة المحمولة :

وهي الخدمات المصرفية التي تتاح من خلال الحاسب أو الهاتف المحمول الموجود في أي مكان من خلال استخدام العميل لاسم مستخدم وكلمة سر للدخول على حسابه وإتمام العمليات المصرفية ضمن سرية عالية .

5. خدمة الرسائل البنكية :

يقوم البنك بأرسال رسائل للعميل عن حدوث أيه حركات مالية على حسابه ، وتخبره أيضا بأية خدمات مثل :

- **وصول راتب , وصول حوالة ، رفض شيك ، استحقاق قرض .**

مواقع البنوك على الانترنت:

تنقسم إلى نوعين :[5]

النوع الأول : مواقع الاعلان عن الخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك في الفروع التقليدية الخاصة به ويسمى مواقع المعلومات .

النوع الثاني :مواقع التعاملات المتكاملة والتي يمكن من خلالها الحصول على جميع الخدمات البنكية بشكل إلكتروني .

أنواع الخدمات المالية الالكترونية :

1. تحويل الأموال و دفع الفواتير :

يمكن للعميل تحويل الاموال من حساب لآخر حسب سياسة البنك وكذلك دفع الفواتير لمختلف القطاعات الخاصة والحكومية .

2. مراجعة الحسابات :

تمكن العميل من مراجعة حسابه وكذلك مراجعة اخر التعاملات التي تمت .

[5] يفضل الرجوع هنا إلى السلايدات الخاصة بالمحاضرة لإيضاح الفروقات بشكل أكبر

3. الحصول على قروض :

يسمح للعميل برفع طلب وكذلك مقارنة أسعار الفائدة للبنوك الأخرى من خلال الموقع الالكتروني للبنك .

4. طلب بطاقة ائتمانية :

يمكن للعميل ملء هذا الطلب عن طريق الانترنت ويتم ارسال البطاقة الائتمانية للمنزل على البريد .

5. توفير أسواق جديدة للمستهلك :

حيث يقدم البنك عروض خاصة لمنتجات غير بنكية من خلال توضيح عناوين هذه الأماكن على الصفحة الخاصة بالبنك مع إعطاء تحقيقات إذا تم الشراء من هذه المواقع .

6. خدمات التخطيط المالي :

تقوم بعض البنوك بمساعدة العملاء في إدارة أموالهم حيث يستطيع العميل إدخال عمليات مقترحة فيقوم البنك بتحديد إيهما أعلى فائدة و أقل مخاطرة قبل إعطاء الأمر بالقيام بالعملية .

7. خدمات تأمينية :

تسمح بعض البنوك للعميل بمعرفة عروض التأمينات المتاحة بكل أنواعها والمقارنة فيما بينها .

مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية:

أنواع المخاطر في العمليات المصرفية الالكترونية :

1. مخاطر التشغيل .
2. مخاطر السمعة .
3. مخاطر قانونية .
4. مخاطر أخرى كالتي تحصل في العمليات المصرفية التقليدية مثل : مخاطر الائتمان والسيولة ومخاطر السوق .. وغيرها .

أولا :مخاطر التشغيل Operational Risk:

تنشأ مخاطر التشغيل من عدة أمور أهمها :

1.عدم التأمين الكافي للنظم System security :

وينتج عن ذلك إمكانية اختراق نظم البنك للاطلاع على حسابات العملاء من قبل أشخاص غير مرخص لهم سواء كانوا من العاملين في البنك أو من خارجه ، بما يستلزم توافر إجراءات كافية لكشف وإعاقة تلك الاختراقات .

2.عدم ملائمة النظم من ناحية التصميم ، والتطبيق و الصيانة :

و يظهر ذلك عند إخفاق النظم وعدم كفاءتها في مواجهة متطلبات المستخدمين وعدم السرعة في حل مشاكلهم ، وكذلك بطئ أداء النظم وصعوبة صيانتها أو الاعتماد على مصادر خارج البنوك للدعم الفني .

3. إساءة الاستخدام من قبل العملاء :

ينتج ذلك عند عدم إتباع العملاء لإجراءات التأمين الوقائية ، وسماحهم لعناصر إجرامية بالدخول لحساباتهم للقيام بأعمال غير شرعية كغسيل الاموال باستخدام معلوماتهم الشخصية .

ثانياً : مخاطر السمعة Reputational Risk:

تنشأ مخاطر السمعة في حال وجود رأي عام سلبي تجاه البنك ، وذلك نتيجة عدم مقدرة البنك على إدارة نظمه بكفاءة أو حدوث اختراقات .

ثالثاً : المخاطر القانونية Legal Risk:

تنشأ هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين أو الضوابط المتعلقة بمكافحة عمليات غسيل الأموال ، أو عدم وضوح الالتزامات القانونية الناتجة من العمليات المصرفية الإلكترونية كقواعد حماية المستهلكين .

المراجع

- رمضان، زياد؛ جودة، محفوظ. (2013م). الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك. (ط 4). عمّان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- آل شبيب، دريد. (2018م). إدارة البنوك المعاصرة. (ط 2). عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- الصيرفي، محمد. (2006م). إدارة البنوك.
- البيه، محسن. (2017م). عقد القرض. الموسوعة العربية.
- هندي، منير إبراهيم. (1996 م). إدارة البنوك التجارية. المكتب العربي الحديث: الإسكندرية.
- الموسوي، ضياء. الاقتصاد النقدي. دار الفكر: الجزائر.
- جبوري وأخرون. (2003 م). استراتيجيات البنوك التجارية ومدى تكيفها مع القواعد الاقتصادية الجديدة. جامعة قسطنطينية.